مجلس الإدارة يوصي بتوزيع أرباح نقدية 35 %

«الخليج للتأمين» تحقق 50.2 مليون دينار أرباحاً صافية خلال 2021

صرح فرقد عبدالله الصانع رئيس مجلس إدارة مجموعة الخليج للتأمين عن تحقيق أرباح صافية بقيمة 50.2 مليونً دينار كويتي (166.2 مليون دولار أمريكي) أي ما يعادل ربحية 223.68 فلساً للسهم الواحد، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 بارتفاع نسبته 207 بالمائة بالمقارنة مع ربح بقيمة 16.3 مليون دينار كويتي (54 مليون دولار أمريكي) عن العام الماضي، وبلغ مجموع الايرادات 310.7 مليون دينار كويتي (1.03 مليار دولار أمريكي) بارتفاع نسبته 47 بالمائة بالمقارنة مع 210.8 مليون دينار كويتي (697.4 مليون دولار أمريكي) عن العام الماضي، كما بلغت صافي ايرادات الاكتتاب 41.6 مليون دينار كويتي (137.6 مليون دولار امريكي) بزيادة قدرها 13.6 مليون دينار كويتي (45.1 مليون دولار امريكي) ونسبتها 49 بالمائة بالمقارنة مع 28 مليون دينار كويتي (92.5 مليون دولار أمريكي) عن نفس الفترة من العام السابق. ويعود سبب الارتفاع في صافي الربح إلى ارتفاع النتائج الفنية وأرباح الاستثمارات لشركات المجموعة بالإضافة إلى الأرباح الناتجة من الاستحواذ على عمليات شركة أكسا في منطقة الخليج.

وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع ارباح نقدية بنسبة 35 % (35 فلساً للسهم الواحد) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، حيث تخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العمومية لمساهمي المجموعة والجهات الرقابية المعنية. والجدير بالذكر أنه تم توزيع أرباح مرحلية نقدية بنسبة 71 % (71 فلساً للسهم الواحد) خلال عام 2021 ليصبح إجمالي التوزيعات النقدية عن عام 2021 (106 فلساً للسهم الواحد) وبقيمة إجمالية قدرها 30.08 مليون دينار كويتي.

وقد بلغت القيمة الدفترية للسهم ما مقداره 673 فلساً كما في 31/12/2021 بالمقارنة مع 630 فلساً في 31/12/2020 بارتفاع نسبته 7 بالمائة.

كما ارتفعت حقوق المساهمين خلال العام بنسبة 63 بالمائة بما يعادل 73.4 مليون دينار كويتي (242.9 مليون دولار أمريكي) لتصل إلى 190.8 مليون دينار كويتي (631.2 مليون دولار أمريكي) كما في 31 ديسمبر 2021 بالمقارنة مع 117.4 مليون دينار كويتي (388.4 مليون دولار أمريكي) في 2020.

وحققت قيمة الأقساط المكتتبة ارتفاعاً خلال العام 2021 بنسبة 23 بالمائة بالمقارنة مع العام الماضي لتصل إلى 548.5 مليون دينار كويتي (1.81 مليار دولار أمريكي) بزيادة قيمتها 104 مليون دينار كويتي (344 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة مع 444.4 مليون دينار كويتي (1.47 مليار دولار أمريكي) في 2020.

وبلغ صافي ربح الاستثمار والايرادات الأخرى 31.4 مليون دينار كويتي (103.8 مليون دولار أمريكي) بارتفاع نسبته 106 بالمائة وقيمته 16.2 مليون دينار كويتي (53.5 مليون دولار أمريكي) عن العام الماضي. كما ارتفع صافي الاحتياطيات الفنية للشركة بقيمة 264 مليون دينار كويتي (872 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 147 بالمائة ليصل إلى 442.6 مليون دينار كويتي (1.5 مليار دولار أمريكي) كما في نهاية العام 2021 بالمقارنة مع 179 مليون دينار كويتي (591.9 مليون دولار أمريكي) كما في 31 ديسمبر 2020.

وارتفعت الأصول لتصل إلى 1.4 مليار دينار كويتي (4.5 مليار دولار أمريكي) كما في 31 ديسمبر 2021 بزيادة قدرها 555.8 مليون دينار كويتي (1.8 مليار دولار أمريكي) ونسبتها 69 بالمائة بالمقارنة مع السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

وفي معرض تعليقه على هذه النتائج قال رئيس مجلس إدارة مجموعة الخليج للتأمين السيد فرقد عبد الله الصانع، "تعكس نتائج هذا العام قوة المجموعة وقدرتها على تحمل المخاطر عن طريق تنوع مصادر دخلها وقدرتها على حماية أصولها وحقوق مساهميها. كما يتماشى ذلك مع سعينا المستمر لتقديم أفضل الخدمات التأمينية لعملائنا في جميع الأسواق التي نتواجد فيها (مصر، الجزائر، تركيا والأردن بالإضافة إلى منطقة الخليج العربي)، وذلك باعتماد استراتيجيات التحول الرقمي في مجال قنوات توزيع المنتجات الرقمية، المطالبات والخدمات الأخرى".

وأضاف "لقد تحققت هذه الإنجازات بفضل الدعم المستمر من العملاء الكرام وثقتهم بإدارة المجموعة وخدماتها، وبفضل دعم المساهمين الكرام لاسيما شركة مشاريع الكويت (القابضة) وشركة فيرفاكس الشرق الأوسط والسادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام، وتفاني وإخلاص موظفي المجموعة الذين أتقدم لهم جميعاً بالشكر والتقدير والشكر موصول ايضا لكافة الجهات الرقابية بدولة الكويت".

فرقد عبدالله الصانع

مجموعة الخليج للتأمين

بعد تأكد الكثير من الدول بعدم جدوى قيود السفر في الحد من انتشار الفيروس

«إياتا» يتوقع وصول إجمالي أعداد المسافرين إلى 4 مليارات في 2024

أعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) عن توقعاته بوصول إجمالي أعداد المسافرين إلى 4 مليار مسافر في عام 2024 (باعتبار رحلات المتابعة في مختلف القطاعات كراكب واحد)، ما يعني تخطي مستويات فترة ما قبل أزمة كوفيد19-، مع نسبة 103 % عن عام 2019.

وشهدت التوقعات بشأن مسار التعافي الاقتصادي على المدى القريب تغيراً طفيفاً، مما يعكس تطور قيود السفر التي فرضتها الدول في بعض الأسواق، ومع ذلك لم تتغير الصورة العامة لآخر توقعات إياتا طويلة الأمد عما كانت عليه في نوفمبر، أي قبل ظهور متحور أوميكرون.

وتعليقاً على هذا الموضوع، قال ويلي والش، المدير العام للاتحاد الدولي للنقل الجوي: "استمر قطاع الطيران بالتعافي بعد أزمة كوفيد-19 رغم ظهور أوميكرون، لأن الناس يرغبون بالسفر وسيعودون إلى المطارات فور رفع القيود. ورغم أننا ما نزال في أول الطريق نحو الوصول إلى الوضع الطبيعي، إلا أن الارتفاع المتوقع في أعداد المسافرين تدعو للتفاؤل".

وتشمل أبرز النقاط في تحديثات فبراير للتوقعات بعيدة المدى ما يلي:

بلغ إجمالي أعداد المسافرين في عام 2021 نسبة 47 % من مستويات عام 2019، ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة إلى 83 % في عام 2022، و94 % في عام 2023، و103 % في عام 2024، و111 % في عام 2025.

بلغت أعداد المسافرين الدوليين في عام 2021 نسبة 27 % من مستويات عام 2019، ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة إلى 69 % في عام 2022، و82 % في عام 2023، و92 % في عام 2024، و101 % في عام 2025.

ويشكل ذلك سيناريو تعافٍ عالمي قريب المدى أكثر تفاؤلاً قليلاً مقارنة بشهر نوفمبر 2021، ويعود الفضل في ذلك التحسن إلى التخفيف التدريجي أو إنهاء قيود السفر في أسواق عديدة، ما انعكس بشكل إيجابي على الأسواق الرئيسية في شمال الأطلسي وداخل أوروبا والذي عزز فرص التعافي.

كما تشير التوقعات إلى أن القطاع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ سيتسمر في تسجيل وتيرة تعاف بطيئة، في ظل عدم إظهارً الصين، السوق الأكبر في المنطقة، أية مؤشرات على تخفيف تدابيرها الحدودية الصارمة في المستقبل القريب.

بلغت أعداد المسافرين المحليين في عام 2021 نسبة 61 % من مستويات عام 2019، ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة إلى 93 % في عام 2022، و103 % في عام 2023، و111 % في عام 2024، و118 % في عام 2025.

وتبدو توقعات ازدياد أعداد المسافرين المحليين أكثر تشاؤماً قليلاً مقارنة مع نوفمبر، حيث لم تنجح الأسواق المحلية الرئيسية مثل الصين وكندا واليابان وأستراليا في التعافي، خلافاً لسوقي روسيا والولايات المتحدة.

وأضاف والش: "تُعد قيود السفر التي فرضتها الحكومات أبرز العوامل المؤثرة وأسرعها على أعداد المسافرين، ولحسن الحظ بدأ عدد أكبر من الحكومات يدرك بأن قيود السفر ليس لها أثر طويل الأمد على انتشار الفيروس. كما أن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عنها مقارنة بالمنافع المحدودة للغاية لم تعد مقبولة في عدد متزايد من الأسواق. ونتيجة لذلك، تسهم إزالة القيود بصورة تدريجية في تعزيز توقعات حركة السفر".

وجدد الاتحاد الدولي للنقل الجوي دعوته إلى اتخاذ التدابير التالية:

إزالة جميع المعوقات أمام حركة السفر (بما فيها الحجر الصحي والاختبارات) للمسافرين الحاصلين على أحد اللقاحات المعتمدة من منظمة الصحة العالمية.

إجراء اختبار المستضد السريع قبل موعد السفر لإتاحة الفرصة للسفر دون الحاجة للحجر الصحي للمسافرين غير الحاصلين على لقاح.

إلغاء حظر السفر، وتسريع وتيرة تخفيف القيود المفروضة نظراً للدور الثانوي للمسافرين في انتشار كوفيد19-

مؤشرات متباينة في الأسواق الإقليمية

تختلف وتيرة التعافي التي تسجلها الأسواق أو قطاعاتها.

وقال والش في هذا الصدد: "نسير اليوم في المسار الصحيح رغم وجود بعض المخاوف، حيث تشهد آسيا والمحيط الهادئ وتيرة تعاف هي الأبطأ عالمياً. وفي حين أعلنت أستراليا ونيوزيلندا اتخاذ إجراءات لمواصلة رحلاتها الجوية إلى جميع أنحاء العالم، تبدو الصين غير عازمة على تخفيف استراتيجية صفر كوفيد التي تعتمدها، حيث أدت إجراءات الإغلاق في سوقها المحلية إلى انخفاض أعداد الزوار الدوليين حتى مع عودة أسواق رئيسية أخرى، مثل الولايات المتحدة، إلى طبيعتها إلى حدّ كبير".

آسيا والمحيط الهادئ: تؤثر الإزالة البطيئة لقيود السفر واحتمال إعادة فرض القيود المحلية خلال فترات انتشار كوفيد19-، في حركة السفر الخارجي والداخلي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث من المتوقع أن تصل نسبتها في عام 2022 إلى 68 % فقط من مستويات عام 2019، مما يمثل النتيجة الأضعف في المناطق الرئيسية. وتشير التوقعات إلى أن المنطقة ستعود إلى مستويات عام 2019 في عام 2025 (109 %) نتيجة التعافي البطيء في حركة السفر الدولية في المنطقة.

أوروبا: تشير التوقعات إلى أن سوق أوروبا الداخلية ستشهد تحسناً في السنوات القليلة القادمة نتيجة إقبال المسافرين على الرحلات القصيرة مع عودة الثقة إليها، وهو ما يعزز انتعاش حركة السفر عموماً مع التوجه المتزايد نحو إزالة القيود داخل أوروبا. ويُتوقع أن تصل أعداد المسافرين داخل أوروبا والخارجين والداخلين إليها في عام 2022 إلى ما نسبته 86 % من مستويات عام 2019، لتصل إلى التعافي الكامل في عام 2024 (105 %).

أمريكا الشمالية: أظهرت حركة السفر الداخلية والخارجية في أمريكا الشمالية مرونة كبيرة في عام 2021، وتشير التوقعات إلى أنها ستواصل تحقيق أداء قوي في عام 2022، لا سيما مع عودة السوق المحلي الأمريكية إلى مستويات ما قبل الأزمة الصحية والارتفاع المتواصل التي تشهده حركة السفر الدولي. حيث ستصل أعداد المسافرين في عام 2022 إلى ما نسبته 94 % من مستويات عام 2019، لتصل إلى التعافي الكامل في عام 2023 (102 %)، متفوقة في ذلك على باقي المناطق.

أفريقيا: تشير التوقعات إلى أن أعداد المسافرين في أفريقيا ستجل أداء ضعيفاً نسبياً على المدى القريب نتيجة التقدم البطيء في توزيع اللقاح على السكان وتبعات الأزمة الصحية على الاقتصادات النامية. حيث ستشهد أعداد المسافرين الخارجين والداخلين تحسناً تدريجياً أبطئ من المناطق الأخرى، لتصل في عام 2022 إلى نسبة 76 % من مستويات عام 2019، ولتتخطى مستويات فترة ما قبل الأزمة في عام 2025 (101 %).

الشرق الأوسط: تشير التوقعات إلى أن سوق الشرق الأوسط ستجل وتيرة تعاف بطيئة في ظل ضعف أسواق الرحلات القصيرة وتركيز هذه المنطقة على الرحلات الطويلة. ويُتوقع أن تصل أعداد المسافرين الخارجين والداخليين في الشرق الأوسط في عام 2022 إلى ما نسبته 81 % من مستويات عام 2019، و98 % في عام 2024 و105 % في عام 2025.

أمريكا اللاتينية: أظهرت حركة السفر الخارجية والداخلية في أمريكا اللاتينية مرونة نسبية خلال فترة الأزمة الصحية العالمية، ومن المتوقع أن تسجل أداءً قوياً في عام 2022 نتيجة تخفيف قيود السفر وحركة الركاب النشطة ضمن المنطقة من أمريكا الشمالية وإليها. ويُتوقع أن ترتفع أعداد المسافرين في أمريكا الوسطى بشكل لافت في عام 2023 (بنسبة 102 %) يليها أمريكا الجنوبية في عام 2024 (بنسبة 103 %) ومنطقة الكاريبي في 2025 (بنسبة 101 %) مقارنة بعام 2019.

النزاع الروسي الأوكراني

تم احتساب التوقعات السابقة بعيداً عن تبعات النزاع الروسي الأوكراني، إذ يتمتع قطاع النقل الجوي عموماً بالمرونة في مواجهة الاضطرابات، مما يعني أنه من غير المرجح أن يؤثر هذا النزاع سلباً على النمو طويل الأمد للقطاع. ويبقى من المبكر تقدير تبعاته على المدى القريب على قطاع الطيران، ولكن يبدو جلياً أن هناك مخاطر سلبية، لا سيما في الأسواق المعرضة للنزاع. وتشمل العوامل المؤثرة النطاق الجغرافي ومدى تصاعد حدة المعارك والفترة الزمنية للعقوبات و/أو حظر المجال الجوي. وستظهر هذه التأثيرات بقوة في روسيا وأوكرانيا والدول المجاورة لها. وكانت السوق الروسية قبل أزمة كوفيد-19 في المرتبة الحادية عشرة في مجال خدمات النقل الجوي من حيث عدد الركاب، بما في ذلك السوق المحلية الضخمة، بينما حين جاءت أوكرانيا في المرتبة 48. كما يُحتمل أن تحمل تقلبات أسعار الطاقة أو تغيير مسارات الطيران لتفادي المجال الجوي الروسي تداعيات أوسع. ويُرجّح أيضاً أن تطال التأثيرات ثقة المستهلكين والنشاط الاقتصادي خارج أوروبا الشرقية.

الاتحاد الدولي للنقل الجوي

«إيدج» توقع اتفاقية تعاون مشترك مع «CompTIA»

جانب من توقيع الاتفاقية

أعلنت بيكن رد، الشركة الرائدة ضمن مجموعة ايدج والمتخصصة في ابتكار الحلول المتقدمة لمواجهة تهديدات الأمن الوطني، عن عقدها اتفاقية إستراتيجية مع CompTIA، المنظمة البارزة عالمياً في إصدار الشهادات لخبراء تكنولوجيا المعلومات، وذلك بهدف تقديم البرامج التدريبية المعتمدة عالمياً في دولة الإمارات ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وجاء هذا الإعلان خلال مؤتمر آي إس إس العالمي، الذي يُعقد حتى الثاني من مارس في فندق جي دبليو ماريوت ماركيز في دبي.

وستساهم هذه الشراكة بين الطرفين في تعزيز إمكانات البرامج التدريبية التي تقدمها شركة بيكن رد، كما ستساهم في مطابقة مناهجها التدريبية بما يلبي معايير ومتطلبات الأمن السيبراني التي تعتمدها Com-TIA في شهاداتها، الأمر الذي سيعزز جاهزية المتدربين لتقديم الاختبارات المتقدمة لدى المنظمة.

وتتماشى هذه الشراكة تماماً مع استراتيجية بيكن رد المتمثلة في بناء الشراكات الدولية، وتوفير الاعتمادات الدولية لمتعامليها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقال موريسو دي ألميدا، الرئيس التنفيذي لبيكن رد: "تمثل الشراكات الاستراتيجية جانباً رئيسياً لبيكن رد ولمجموعة ايدج بهدف تعزيز الفائدة لجميع متعاملينا." وأضاف: "لا بد لجميع الأفراد والمؤسسات من امتلاك الفهم الشمولي حول قدراتهم السيبرانية من أجل تعزيز مستوى قدراتهم في المجالات الرقمية. ويسعدنا عقد هذه الشراكة مع CompTIA والتي تساهم في توفير المهارات والشهادات الأساسية المطلوبة لمواجهة التهديدات السيبرانية الناشئة بصورة فعالة".

وقال ياسر القباني، المدير الإقليمي لشركة CompTIA الشرق الأوسط وأفريقيا: "في إطار سعيها المستمرة للمواهب في هذا القطاع، ساعدت CompTIA العديد من الحكومات في بناء برامج توطين المواهب الخاصة بها، على نحو يلبي احتياجات المهارات المحلية. وتتسم شراكتنا مع بيكن رد بأهمية استراتيجية في تحقيق هذا الهدف، إذ تساهم في حصول مواطني دولة الإمارات على المعرفة الصحيحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني باستخدام شهادات Com-TIA".

وفي ظل وجود مجال للتطوير والتوجيه ضمن تخصصات لا حصر لها من الأمن الوطني والاستخبارات، توفر بيكن رد حلولاً متقدمة لتهديدات الأمن الوطني من خلال الابتكار على صعيد الأفراد والعمليات والتكنولوجيا.

شركة بيكن رد هي جزء من قطاع الحرب الإلكترونية والاستخبارات في مجموعة ايدج، وهي مجموعة تكنولوجيا متقدمة تُصنف من بين أفضل 25 مورد عسكري في العالم.